النهج الإفريقى الفريد فى الحكم الرشيد

ضمير الوطن

السفيرة/ مارى أنطوانيت

■ الرئيس التنفيذى لأمانة الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء (APRM) القارية

هل تنتصر إفريقيا فى معركتها؟

صنف مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٣، الذى تقدمه منظمة الشفافية الدولية، ١٨٠ دولة وإقليمًا حول العالم حسب مستويات الفساد المتصورة فى القطاع العام، على مقياس من ٠ (فساد مرتفع) إلى ١٠٠ (نظيف جدًا). ومن الملاحظ أن كل منطقة على الخريطة العالمية للمؤشر إما ثابتة فى جهود مكافحة الفساد أو متراجعة، وينطبق على القارة الإفريقية ما ينطبق على الآخرين. وبالرغم من ذلك، هناك بعض البلدان الإفريقية التى تحسّنت درجاتها بشكل ملحوظ خلال العقد الماضى. وفى حين يظهر شمال إفريقيا تحسنًا طفيفًا، لا تزال منطقة جنوب الصحراء الإفريقية تحتفظ بأدنى معدل عالمى بمتوسط قدره ٣٣، مما يعكس الصعوبات المستمرة مع الفساد والنزاعات. وقد سجلت تسعين فى المئة من البلدان فى منطقة جنوب الصحراء أقل من ٥٠ فى مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٣. وعلى الرغم من أن معركة إفريقيا ضد الفساد ما زالت طويلة المدى إلا أنها تتطلب جهدًا كبيرًامن أجل الإنتصار على الفساد وتحقيق قدر من التحسن فى السيطرة عليه. ومن هنا نؤكد على أن التكامل بين انخراط المجتمع المدنى، والتكنولوجيا، والتعاون الدولى يلعب دورًا إيجابيًا مهمًا فى مكافحة الفساد. وهكذا يغدو الحكم الرشيد أمرًا ضروريًا حيث يظل الفساد متجذرًا فى بعض الأنظمة.

ما هو دور الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء APRM؟

الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء (APRM) هى أداة تم الاتفاق عليها طوعًا من قبل الدول الأعضاء فى الاتحاد الإفريقى كآلية إفريقية للمراجعة الذاتية ، وغالبًا ما توصف بأنها «النهج الإفريقى الفريد والمبتكر فى الحكم الرشيد» بهدف تحسين الديناميكيات الحوكمية على المستويات المحلية والوطنية والقارية.

ويضمن تفويض الآلية الإفريقية APRM توافق سياسات وممارسات الدول الأعضاء المشاركة مع القيم والمعايير المتفق عليها فى الحوكمة السياسية والاقتصادية وحوكمة الشركات، والتى تم تضمينها فى إعلان الاتحاد الإفريقى حول الديمقراطية والسياسة والاقتصاد وحوكمة الشركات، ولأنها أداة طوعية للمراجعة الذاتية، تسعى الآلية الإفريقية APRMإلى تعزيز تبنى السياسات والمعايير والممارسات التى تؤدى إلى الاستقرار السياسى، والنمو الاقتصادى المرتفع، والتنمية المستدامة، والتكامل الاقتصادى الإقليمى والقارى المتسارع من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بما فى ذلك تحديد أوجه القصور وتقييم الاحتياجات لبناء القدرات.

تلعب الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء APRM دورًا مهماً فى مواجهة تحديات الفساد، فمن خلال تقييماتها الشاملة للحوكمة والحكم الرشيد، تم التعرف على الفساد باعتباره إحدى القضايا المتداخلة التى يجب معالجتها بشكل شمولى نظراً لتأثيره الواسع على مختلف جوانب الحوكمة. وتُظهر النتائج أن الهيئات المعنية بمكافحة الفساد - رغم تأسيسها - قد تواجه عقبات فى بعض الدول الإفريقية، وتتمثل هذه العقبات فى ضعف البنية القانونية، بالإضافة إلى افتقار القضاء إلى الاستقلالية، مما يُعقّد من قدرة هذه الهيئات على التحقيق فى قضايا الفساد أو ملاحقتها قضائياً بشكل فعّال. هذا الوضع يجعل من الصعب على هذه الهيئات إجراء التحقيقات أو متابعة القضايا بدقة. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل بعض هيئات مكافحة الفساد بميزانيات محدودة، مما يقيّد قدرتها على إجراء تحقيقات شاملة وتطبيق القوانين.

الخسائر الاقتصادية فى إفريقيا

أدى تفشى عدم الاستقرار وسوء الحوكمة إلى خسائر اقتصادية هائلة فى القارة الإفريقية،وقد قدّر الاتحاد الإفريقى أن الفساد يُكلف الاقتصاديات الإفريقية نحو ١٥٠ مليار دولار سنويًا بسبب الخسائر الناتجة عن الأنشطة غير القانونية مثل الاحتيال، واستخراج الموارد الطبيعية بطرق غير قانونية، وتحويل الأموال من العقود العامة.

هذا الوضع يحرم بعض الحكومات الإفريقية من موارد هامة ضرورية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مثل البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية.

وتقدّر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أن التدفقات المالية غير المشروعة تستنزف نحو ٨٨.٦ مليار دولار سنويًا من إفريقيا. وهذه الخسارة تمثل حوالى ٤% من الناتج المحلى الإجمالى لإفريقيا، مما يحد بشكل كبير من الأموال المتاحة للتنمية. كما تشير تقديرات معهد الاقتصاد والسلام (IEP) إلى أن الصراعات والعنف تكلّف الاقتصاديات الإفريقية حوالى ١٩٥ مليار دولار سنويًا، أى نحو ١٥% من الناتج المحلى الإجمالى للقارة. ويثبت المعهد أن النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسى يؤثران سلبًا على نمو الناتج المحلى الإجمالى فى الدول الإفريقية المتأثرة، حيث ينخفض النمو بمعدل يتراوح بين ٢% إلى ١٠% سنويًا. وقد شهدت بعض الدول الإفريقية تراجعًا كبيرًا فى الناتج المحلى الإجمالى بسبب النزاعات المستمرة. وتقدر مجموعة البنك الإفريقى للتنمية (AfDB) أن غياب الاستقرار السياسى يؤدى إلى انخفاض قدره ٥% تقريبًا فى الاستثمار الأجنبى المباشر سنويًا نتيجة لتعطل الاستثمار وهروب رأس المال. ويتجاوز عدد النازحين داخليًا أو اللاجئين فى إفريقيا ٣٠ مليون شخص، مما يستنزف الإمكانات الإنتاجية لهذه الفئات ويكلف الدول المستضيفة والوكالات الدولية ملايين الدولارات سنويًا للمساعدات الإنسانية.

> **مكافحة الفساد تتطلب جهداً شاملاً ومنسقاً ليس فقط من المؤسسات المعنية، بل أيضاً من الأطراف ذات الصلة باستقرار وتطوير الأوضاع السياسية والاقتصادية لدول الاتحاد الإفريقي**

وكنتيجة لتلك النزاعات، تنفق الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقى، وغيرها من المنظمات مليارات الدولارات سنويًا على عمليات حفظ السلام فى الدول الإفريقية. فعلى سبيل المثال، بلغت تكلفة بعثة الاتحاد الإفريقى فى الصومال (AMISOM) نحو مليار دولار سنويًا. كان ينبغى توجيه هذه الموارد نحو احتياجات تنموية أكثر تقدمًا لصالح المواطنين.

الحاجة إلى الحوكمة الفعالة

من الجدير بالذكر أن الحكم الرشيد لا يضمن القضاء التام على الفساد، فهناك بعض الدول التى تتمتع بهياكل حوكمة راسخة ولا تزال تواجه مشاكل فساد نتيجة لنفوذ الشركات الكبرى وتأثير جماعات الضغط، والممارسات البيروقراطية العميقة. لذا تُعد الحوكمة الفعالة عنصرًا حاسمًا للحفاظ على السلام والأمن، حيث إن الحكومات الشفافة والمسئولة والمتفاعلة مع مواطنيها تبنى مؤسسات أقوى، وتعزز الثقة، وتدير الموارد بكفاءة. إن الحوكمة الجيدة مهمة لإيجاد بيئة مستقرة، مما يقلل من احتمالات نشوب أى صراعات.

ويعرض تقرير الحوكمة الإفريقى (٢٠٢٢) أدلة من مناطق ذات أنظمة حوكمة ضعيفة تلجأ فيها الفئات المهمشة عادة إلى العنف أو التمرد أو الاضطرابات المدنية بسبب ما يرونه، أو يشعرون به، من استبعاد من الفرص السياسية والاقتصادية. وقد أسهمت هذه العوامل فى دورة من عدم الاستقرار، من خلال إضعاف الأجهزة الأمنية، إذ تخرج الأموال المخصصة للدفاع وإنفاذ القانون أو السلامة العامة عن مسارها، مما يترك فجوات تتيح للعنف والجريمة وأعمال الشغب الانتشار. ومن هنا، تتغذى الحوكمة السيئة والفساد على بعضهما البعض، مما يجعل من الصعب التخلص من دوامة الانفلات الأمنى وأستمرارية الصراعات.

> **تقدّر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن التدفقات المالية غير المشروعة تستنزف نحو ٨٨.٦ مليار دولار سنويًا من إفريقيا. بنسبة ٤٪ من الناتج المحلى ،كما تشير تقديرات معهد الاقتصاد والسلام إلى أن الصراعات والعنف تكلّف الاقتصاديات الإفريقية حوالى ١٩٥ مليار دولار سنويًا، أى نحو ١٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى**

الحلول

أولا: إذا كانت هناك علاقة متبادلة بين الحوكمة الجيدة والسلام والأمن والحد من الفساد، ، فإن مكافحة الفساد تتطلب جهداً شاملا ومنسقاً ليس فقط من المؤسسات المعنية، بل أيضاً من الأطراف ذات الصلة باستقرار وتطوير الأوضاع السياسية والاقتصادية لدول الاتحاد الإفريقى. وأول هذه الهيئات الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء APRM التى تعد أداة ثمينة لتعزيز المراجعة الذاتية والتعاون وتبادل أفضل الممارسات فى إفريقيا. فالدول الأعضاء فى الاتحاد الإفريقى تحتاج إلى الاستفادة من هذه الآلية التى تركز على المساءلة المتبادلة والشفافية. إن تفعيل هذه الآلية يتماشى مع أهداف التنمية الأوسع لإفريقيا وطموح الاتحاد الإفريقى لتحقيق السلام والأمن والازدهار فى جميع أنحاء القارة.

ثانيًا: تُعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ لمكافحة الفساد، إلى جانب المؤسسات والمنظمات الأخرى مثل مؤسسة مو إبراهيم، ومنظمة الشفافية الدولية، والبنك الدولى، وغيرها من الهيئات الرقابية، أدوات حيوية لا تقتصر أدوارها على الحد من الممارسات الفاسدة فقط، بل تشمل أيضًا تثقيف الشعوب وتمكينها على نطاق واسع. وأخيرًا، ينبغى أن تبقى الحوكمة الرشيدة، وحرية الإعلام، والديمقراطية، ومبادئ التحول الديمقراطى مثل سيادة القانون، والفصل بين السلطات، وآليات الرقابة والتوازن، والشفافية، والنزاهة، والمساءلة، قيمًا أساسية ترعى بعناية وتغرس بعمق فى القارة الإفريقية. وتمثل هذه الجهود دعوة سياسية ملحة لتعزيز الاستقرار فى إفريقيا.

السيرة الذاتية

السفيرة ماري-أنطوانيت روز-كاتر هى الرئيس التنفيذى لأمانة الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء (APRM) القارية. لديها أكثر من ٢٠ عاما من الخبرة فى مجالات السياسة والدبلوماسية والسياسات العامة والإدارة والإعلام والاتصالات. شغلت منصب عضو برلمان فى سيشيل بالإضافة إلى سفيرة سيشيل لدى عدة دول أعضاء فى الاتحاد الإفريقى.